

آراء

مصر والتريليونات الستة لمكافحة الفقر

عمر سمير

أطلق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في أثناء انعقاد منتدى شباب العالم في دورته الرابعة في شرم الشيخ، تصريحاً نارياً بأنّ الدولة أنفقت أكثر من ستة تربيونات جنيه مصري (400 مليار دولار)، خلال السبع سنوات الماضية لمواجهة الفقر، وهي أرقام مبالغ فيها كثيراً وكفيلة بأن تقضي على الفقر متعدد الأبعاد تماماً، وليس فقط فقر الدخل أو فقر الخدمات العامة، والواقع يشير إلى تضاعف مؤشرات الفقر منذ العام 2016.

يعتمد المسؤولون المصريون على الافتراض القائل إنّه «لن يبعدَ أو يراجع أحد وراءنا تلك الأرقام»، فعند البدء في مشروع قناة السويس الجديدة، صرحوا بأنّها ستندر على مصر مائة مليار دولار، لم يقولوا خلال كم من الأعوام ولا في أيّ أجل، ثم جاءت التقارير لاحقاً لتفيد بأنّ حصيلة رسوم العبور في قناة السويس لم تتطور بآثر من الزيادات البسيطة المعتادة، وهي أبعد ما يكون عن هذه الأرقام في المدى المنظور، لأنّ التجارة الدولية كانت وما زالت في مرحلة ركود، كان أصغر باحثي الاقتصاد يتنبأون بها ويعرفونها قبل حفر القناة التي قيل لاحقاً إنّها لرفع الروح المعنوية للمصريين. والحقيقة أنّ هذه التريليونات الستة من الجنيهات أو الأربعمائة مليار دولار لا يمكن التصديق مطلقاً أنّها صرفت، لأنّ ما أنفق على كلّ البنود المرتبطة بالفقر ارتباطاً مباشراً

وغير مباشر لا تشير، من قريب أو بعيد، إلى تلك الأرقام، إلا إذا كان السبسي يعد أنّ كلّ ما يُخرُج من الموازنة العامة للدولة هو إنفاق على الفقراء ومكافحة للفقر، فمجموع ما أنفق على بند الأجور، مضافاً إليه ما أنفق على قطاعات الصحة والتعليم والسكن، مضافة إليه كلّ برامج الحماية الاجتماعية القديمة والجديدة، في هذه السنوات السبع لا يعادل هذا الرقم، بل إنّ الصين، صاحبة العدد الأكبر من السكان الذين تمّ انتشالهم من الفقر في العالم، بحوالي 700 مليون إنسان انتشلوا من الفقر خلال الـ40 عاماً الماضية، لم تطلق تصريحاً بهذه الأرقام، فمخصصات الحكومة المركزية لمساعدة الفقراء بلغ حجمها المتراكم عبر هذه السنوات الأربعين 600 مليار يوان (أقل من 95 مليار دولار)، وهو ما يثير عشرات الأسئلة عن الكفاءة في إدارة هذه النفقات في الحالة المصرية.

يكفي القول إنّهُ إذا افترضنا أنّ هذا الرقم الذي أطلقتة السبسي صحيحاً، فنصيب كلّ مواطن من الـ32 مليون فقير الذين تعترف بهم التقارير الرسمية، ومنتجت فقر كثيرين منهم وعزّزته السياسات الاقتصادية للنظام المصري، سيكون 187,500 جنيه مصري، وهذا مبلغ كان كافياً أن ينقل كلّاً من هؤلاء ومصر معهم ثقلة نوعية، إذا أعطى لهم في أيديهم مباشرة من دون عناء من الحكومة. كتبت الباحثة الاقتصادية المصرية النابهة سلمى حسين، قبل نحو عامين، في صحيفة الشروق المصرية، مقالين بعنوان «ارتفع الإنفاق الاجتماعي فارتفع الفقر... أين

الخطأ؟»، يشيران، كما دراسات اقتصادية محلية وعالمية عن الاقتصاد المصري، إلى مآكينات لصناعة الفقر في مصر، وأنّ على مصر، إذا أرادت أن تقلص عدد الفقراء، وقف عمل تلك المآكينات التي توقع ملايين جديداً كلّ عام بين براثن العوز والجوع، فهي لن تستطيع ذلك بالاعتماد على زيادة المساعدات النقدية أو العينية التي تقدّمها الحكومة، على أهمية الاثنين وتدني الأجر هو أهم مآكينة تنتج ملايين الفقراء كل عام (إلى جانب غياب سياسات زراعية توازن صغار الفلاحين، وخصوصا في الصعيد، ولا تحايي كبار المنتجين الزراعيين وحدهم). والحقيقة أنّ السياسات الاقتصادية للنظام الحالي لم توقف عمل هذه المآكينات، ولم تطبئ عملها حتى، بل تعمّقت السياسات الزراعية المنحازة للكبار بشكل كبير، ورايينا كيف انخفض الدعم الموجهَ إلى المزارعين بشكل قاس خلال السنوات الماضية، في إطار برامج الإفساد الاقتصادي التي تعتمد على التقشف الذي لا يتناول عادةً إلا الفقراء المنتجين الصغار، فيما ارتفعت فاتورة دعم الصادرات، لتصل في عام واحد لأكثر من 25 مليار جنيه.

راينا أيضاً كيف عزّزت السياسات سيطرة بعض الشركات الزراعية الكبرى الإماراتية والسعودية مع حلفاء محليين على نصيب الأسد من تخصيصات أراضي المشروع الزراعي الأكبر في مصر، وفي مقدمها مشروع المليون ونصف المليون فدان، حتى أنّ المسؤولين بدوا مستائين من نمط إنتاج

” قادت سياسات التعميم للعملة المحلية إلى انخفاض كبير للإنفاق الحقيقي على التعليم والصحة والسكن “

الألبان الحالي، ويسعون إلى تحقيق احتكار فيه لصالح شركات تابعة للجيش، بينما الأفضل لمكافحة الفقر أنّ تعمّق سياسة توزيع الأرباح وزيادتها للمزارعين الصغار. راينا أيضاً كيف قادت سياسات التعميم للعملة المحلية إلى انخفاض كبير للإنفاق الحقيقي على التعليم والصحة والسكن والأجر والدخول الحقيقية، على الرغم من الزيادة النقدية في قيمتها، بفضل التضخم الذي ارتفع إلى أكثر من 32% في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2016، وكيف انعكس ذلك على معدلات الفقر التي وصلت إلى أكثر من 32,5%، بالتوازي مع برامج الإنفاق الاجتماعي الهزيلة التي صاحبت

إسقاط الحداثة أم إصلاحها.. تحديد المنطلق

” لن يصل العالم إلى جُرع التعافي من امراض الحداثة بسهولة، ولكن لا يمكن لهذا العالم العبور من دون اكتمال التأسيس للرؤية البديلة “

وهنا الوصف الدقيق هو الرؤية المادية للكون، التي تدور في فلكها الحداثة، فهل استطاعت الحداثة المتكرة للمعرفة الشاملة وللعقل المعرفي، أن تصيغ رؤية لهذا الكون، ثم بناء منظومة فلسفية تؤسّس عليها

هذه أو ما يكتشفه العالم اليوم، لكنه عاد إلى هذا السؤال من خلال مصدر فواجمه، وليس من خلال إعلان حالة عالملة تسعى إلى مراجعة مصدر معرفتها، ثم تبني عليها علاقات التفاعل الإنساني، فالبيظلة المتآخرة

ولذلك، إعادة النظر في هذا التقسيم ضرورية، حتى لا يُضلل الوعي المعاصر بأنّ تدوير الحداثة، بين هامشها ومنتها، يعني أنها دورة تمرّد ناقشت كلياتها الفلسفية، أو أسقطت محدداتها. ولذلك هنا تمييز مشهود لهذه البيظة الجديدة في تاريخ العلوم الإنسانية، وبالذات مصدر التفكير والإلهام لمعرفة العالم، وكيف يُعرف العالم أو يعرّف من جديد من دون نقض الركيزة الجوهرية لعلم الحداثة، وهذا ما يتفق عليه تحالف حلاق/ عبد الرحمن. وتحريير هذا السؤال الكبير، هو ما يقود للإجابة: هل نحن بحاجة إلى إسقاط الحداثة، لنقلّة تحزّرية أخلاقية في العالم أم نحتاج لإصلاحها؛ الرجوع إلى الركيزة الجوهرية للحداثة وأصولها في الفلسفة الغربية بعيدنا بيقوة إلى فهم نهاية المآلات لتوظيف الحداثة أو تخلّقها في العالم الحديث، وما هو هذا العالم الذي تخلّقت فيه، هل هو جغرافيا كوكب الأرض وديمغرافية الإنسان فيه، أم هو العالم العربي، بغض النظر عن نجاحه من فشله. ومن الواضح هنا أنّ تلك التجربة، على الرغم من احتكاكها ودراساتها البحثية والأكاديمية العديدة للشرق أو عالم الجنوب، كانت متزوية في رواق التداول والمراجعة في قبضة أكاديمية الغرب.

أما الخلل الثاني فهو ما المقصود بالرؤية الكونية، وهي قضية في غاية الأهمية، كيف يكون للمعرفة الحداثيّة رؤيّة كونية، وهي في

” تسلخ حكومة طالبان على خطورة الأوضاع الاقتصادية، مذكرةً بأنّ «المساعدات قصيرة الأجل ليست هي الحلّ “

الذافع الحقيقي، وراء رفض أميركا، ثم الدول الغربية الأخرى، الاعتراف بحكم طالبان هو ملفّ حقوق الإنسان؛ لم تشهد اهتماماً فعلياً لإدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في شؤون حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية. وهذا جاءت أقوال المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش الحقوقية، كينيث روث، إنّ سياسة بايدن، في الشرق الأوسط، لم تختلف كثيراً عن سياسة سلفه دونالد ترامب. وإنّ الرئيس الحالي، في ما يتعلق بحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، لا يزال يسترشد بالقواعد التي سبقته، وكتب روث، في التقرير السنوي للمنظمة عن الأوضاع في العالم، إنّ بايدن «واصلّ ببع أسلحةً إلى مصر والسعودية والإمارات وإسرائيل، على الرغم من استمرار ممارساتها القمعية»، وهذا ليس جديداً، فمعهروف أنّ أميركا لا تجعل من حقوق الإنسان، والديمقراطية، أولوية فعلية، بقدر ما تحزّكها مصالحها. ووفق ذلك، تجعل حقوق الإنسان مصالحة بمعابيرها هي. ولذلك، ضغطها على حكومة طالبان إنما هو لإحتوائها داخل لعبتها، وقواعدها.

تُلزم واشنطن بتلك المعايير التي تراها كونية، أو يجب أن تكون كذلك، وترهن بها شرعيتها، حين تريد، لتحكّم شؤون البلاد، أو المجتمعات الداخلية. وأميركا لا ترى أنّ

يتمكنّ من العمل، الآن». وأوضح: «نعلم أيضاً أنّ هناك أماكن يُسمح للقيّات فيها بالذهاب إلى المدارس، وهناك أيضاً نساء أفغانيات يعملن في بعض المصالح الحكومية». هذا مع إقراره «حدوث خروق جسيمة لحقوق الإنسان»، وشبيهاً بموقف الأمين العام للأمم المتحدة، جاء موقف الترويج، إذ أعلنت وزارة الخارجية النرويجية أنّ ممثلي حركة طالبان الأفغانية سيصلون إلى الترويج؛ لإجراء محادثات؛ لبحث كيفية تخفيف الأزمة الإنسانية في البلاد، مع تأكيدها أنّ ذلك لا يعني اعترافاً بها، لكن عليها التحدّث مع السلطات الفعلية في البلاد، ورفضه السماح بأنّ يقضي الوضع السياسيّ إلى كارثة إنسانية أكبر.

بالتوازي، تسلّخ حكومة طالبان على خطورة الأوضاع الاقتصادية، مذكرةً بأنّ «المساعدات قصيرة الأجل ليست هي الحل، وأنّه يجب العمل على إيجاد طريقة لحلّ المشكلات، بشكل جذري»، وهي تطالب بالإفراج عن الأصول المصرفية الأفغانية التي تجدها دول غربية بقيادة الولايات المتحدة، وتبلغ 9,5 مليارات دولار. هذا التجميد يفاقم من آثاره تعليق صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، نشاطهما في أفغانستان، وإيقافهما المساعدات. وهنا يصعب تفادي السؤال: هل

برنامج الإصلاح الاقتصادي، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في هذين العامين، فبالقطع لم ولن يوازي أثر تلك البرامج الأثر الكارثي للتضخّم الناجم عن تلك السياسات الاقتصادية الكليّة التي ليس للمواطنين دخل فيها ولا رقابة لهم عليها في نظام كهذا. في الأسابيع الماضية، وبينما تعلنّ الدولة المصرية عن سياسات لرفع الحد الأدنى للأجور، وهي بالقطع سياسات جيدة، لكنّها تتراجع عن أيّ إلزامية بهذا الحد الأدنى للأجور للقطاع الخاصّ الرسمي وغير الرسمي الذي يعمل فيه حوالي ثلاثة أرباع القوة العاملة، ويحظى بامتيازات عديدة، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية، ودعم الطاقة، وتطوير سريع للبنية التحتية التي تحدهم. وليس سحابت هنا عن إجراءات اشتراكية ولا يسارية - لا سمح الله - بل إنّها إجراءات متبعية في أعنى الرأسماليات النيوليبرالية، حيث لا يستطيع أحد أن يشتغلّ عاملاً بأقلّ من الحدّ الأدنى للأجور، وإلاّ يتعرض لمساءلة قانونية قاسية. نتحدث عن مجتمع مفترض أنّه أنفقت فيه ستة تربيونات جنيه لمكافحة الفقر في سنوات سبع، بينما يموت أطفال منه غرباً في النبل في أثناء ذهابهم للعمل بحثاً عن يومية 25 جنبيها (أقل من دولار ونصف دولار)، بينما ينفق مليارات على القصور الرئاسية والمخندبات الشبابية والمواكب، ثم لا يفترض بنا أن نراجع تلك الأرقام والتصريحات!

(كاتب مصري)

جداً أمام ما تتسرّب به علوم الحداثة ذاتها من نهاية العالم، وهو فناء الأرض أو سقوطها من خلال المنتجات التي خلقتها عواصم الحداثة، وهو عالمٌ لا يملك الإيمان بالرؤية الكونية التي تقوم على سعة العقل المعرفي وجوهره الروحي. فنقرب هنا من مركز السؤال التاريخي الجديد، وتحديد المهمة فيه، فالقول بإسقاط الحداثة يقوم على نزع الجوهر الذي لا مفرّ منه لإيجاد بديل الإنقاذ للحياة الإنسانية، فدفونه لا يمكن أن تتحقّق للشبئية نقلة مصالِح كبرى توقف السقوط المجنون، لكن ذلك لا يعني بالضرورة إسقاط الحقل العلمي التجريبي بكلّ تفرّعاته، في المبادئ التي خدمت البشرية. كما أنّ نتائِج التداخل الإنساني وما ترتب عليها من أرضيةٍ حقوقيةٍ ومجتمعيةٍ ودستوريةٍ في صناعة ثقافة الحقوق والتعايش لتشريعات قانونية، لا يحكم عليها بالإسقاط، بل نصّح وتبنّى عبرها علاقات التشارك الإنساني، وبالعالم هنا أثر غياب المركز الأخلاقي. وهي دوائر جدل ومساحة تاريخ وواقع عالمي ليس بالسهل، ولن يصل العالم إلى جُرع التعافي من أمراض الحداثة بسهولة، ولكن لا يمكن لهذا العالم العبور من دون اكتمال التأسيس للرؤية البديلة، وهي مهمة الفلسفة الأخلاقية اليوم، والتي لا يزال بعضها يدور في حلقة التقليد المميت للحداثة وهامشها.

(كاتب عربي في كندا)

أسلافها من فساد، حيث كان ذلك الفساد من الأسباب التي سارعت في انهيار حكومة الرئيس الأفغاني الفخان، أشرف غني، ولم تتمكّن قوّاته من الاحتفاظ بتماسكها، أمام توسّع طالبان المثير. وقد أعلنت حكومة طالبان، في نوفمبر/ تشرين الثاني، من العام الفائت، أنّها باشرت دفع رواتب الموظفين الحكوميين الذين لم يتقاضوا رواتبهم، منذ عودة الحركة إلى السلطة في أفغانستان؛ ما تسبّب في أزمة مالية كبيرة. وقال المتحدث باسم وزارة المالية، أحمد والي حقمال، إنّ الرواتب ستُدفع عن الفترة التي تبدأ في 23 أغسطس/ أب، وإنّ رواتب بعض الموظفين تشململ الشهر السابق لوصول «طالبان» إلى السلطة. وكانت الحركة، وفور سيطرتها على الحكم، أعلنت إصدار عفو عامّ للعاملين في الإدارات الحكومية، وقبولاً بدور للمراة.

وأخيراً، في العالم من التّنوعات التشريعية، وفي دول المنطقة، عربية وإسلامية، ما لا يتفق مع النظرة الغربية، أو الأميركية لحقوق المرأة، وحتى في نظم الحكم ما لا يتطابق، أو ما يتباع عن الديمقراطية التي ترديها أميركا، ولا يمنعها ذلك من الاعتراف بها، والتعاون معها؛ فهل تستمر واشنطن بمقايضة حياة الملايين في أفغانستان بتلك الأبرياء. وحتى

في إدارة المال لا يشتهر عنها ما اشتهر عن

مكتب بيروت

- بيروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end هاتف: 009611442047 - 009611567794
- البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
- للشتركات: alaraby.co.uk/subscriptions
- هاتف: 00961190635+ جوال: 97450059977+
- للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

المكاتب

- المكتب الرئيسي، لندن Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
- Tel: 00442071480366
- مكتب الدوحة
- الدوحة - الدفنة - برج الفردان - الطابق العاشر - هاتف: 0097440190600

نائب رئيس التحرير حسام كضافي

- مدير التحرير **ارنست خوري**
- المحرر الفني **إسلام منعم** - السياسة **جوانة فريحات** - الاقتصاد
- مصطفى **عبد السلام** - الثقافة **جوانة درويش** - منوعات
- ليال حداد** - **الربيع** **مصن البياري** - المجتمع **يوسف حاج علي** -
- الرياضة **نيك التليالي** - تحقيقات **محمد عزام** - مراسلون **نزار قنديل**

العربي الجديد
 www.alaraby.co.uk

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)